

Distr.: General  
15 October 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

منذ رسالتنا الأخيرة الموجهة إليكم، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لا يزال أفراد الشعب الفلسطيني من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يتعرضون للقتل والإصابات والترهيب نتيجة لحملة العدوان الإسرائيلي الأخيرة في جميع أنحاء دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإذ نواصل كتابة هذه الرسائل، فإننا لا بد أن نشدد على أن الغرض من كتابتها ليس مجرد تسجيل للقائمة الطويلة بالجرائم التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد سكان مدنيين عزل خاضعين للاحتلال فحسب، بل نهدف أيضا إلى تعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لكي يتصرف فوراً من أجل وقف جميع انتهاكات السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفضلا عن ذلك، ومع تعرّض أعداد متزايدة من المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال الصغار، للقتل والإصابات الجسيمة بالذخيرة الحية، فإننا لا نزال نناشد المجتمع الدولي أن يوفر حماية دولية للشعب الفلسطيني. ومما لا شك فيه أن كل يوم يمر تزداد الحالة سوءاً، وإذا واصلت السلطة القائمة بالاحتلال ممارسة أعمالها العدوانية وأعمال العقاب



الجماعي وإرهاب الدولة ضد شعب محتل عانى بالفعل كثيرا خلال العقود الخمسة الماضية من الاحتلال الإسرائيلي، فإن الوضع سيبلغ مرحلة انفجار قد يستحيل تحقيق استقرار فيها. وترد فيما يلي بعض الجرائم العديدة التي تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك آخر الخسائر في الأرواح الناجمة عن العنف والإرهاب اللذين تمارسهما السلطة القائمة بالاحتلال ضد مواطنينا المدنيين العزل:

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥:

- أفادت وزارة الصحة الفلسطينية، حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بمقتل ٣٠ فلسطينيا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بداية الشهر، وإصابة ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني بطلقات الذخيرة الحية والرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط التي استخدمتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. وإضافة إلى ذلك، أُصيب ما لا يقل عن ٣٣ صحفيا منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، حيث أُطلق على ١٥ منهم بالذخيرة الحية والرصاص المطاطي.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية الرصاص على علاء أبو جمال (٣٣ سنة) في القدس الشرقية واعتقلته بعد ذلك.
- اتخذت السلطة القائمة بالاحتلال قرارا بإغلاق أحياء فلسطينية في القدس الشرقية وبإقامة نقاط تفتيش إضافية، مما يمثل بجلاء شكلا من أشكال العقاب الجماعي في انتهاك للالتزامات الواقعة على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال. بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش، في بيان أصدرته، أن ”إغلاق أحياء القدس الشرقية سينتهك حرية الحركة لجميع السكان الفلسطينيين بدلا من أن يكون ردا محدود النطاق يُتخذ لمواجهة شاغل بعينه. وتعد نقاط التفتيش وصفا للمضايقة وإساءة المعاملة“. كما أن القرار الذي اتخذته السلطة القائمة بالاحتلال يجعل الحصول على تراخيص الأسلحة النارية الشخصية للأفراد الإسرائيليين أكثر سهولة مما هو عليه أمر يثير الخوف.
- أطلقت قوات الاحتلال الذخيرة الحية على معزز إبراهيم الزواهره (٢٧ سنة)، من مخيم الدهيشة، في صدره وأردته قتيلا أثناء غارة عسكرية في بيت لحم.
- وفقا لما ذكرته جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فقد أُصيب ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني خلال الغارات التي شنتها قوات الاحتلال في ١٣ تشرين

الأول/أكتوبر في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وقد أطلقت الذخيرة الحية على ما لا يقل عن ٣١ من بينهم.

- اعتدى مستوطنون إرهابيون على مزارعي الزيتون بالقرب من قريتي ترمسعيا والتل، جنوب وغرب نابلس، وقذفوا سيارات فلسطينية بالحجارة على طريق رام الله - نابلس، وكذلك بالقرب من بلدة يطا في الخليل.
- احتجز مستوطنون إسرائيليون عدّة مزارعين، بمن فيهم محمد شتية وأحمد هندي ومقداد زيدان وكريم رمضان، واعتدوا عليهم، تحت مراقبة قوات الاحتلال الإسرائيلية وحمايتها.

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥:

- احتجزت القوات الإسرائيلية ما مجموعه ٣٦ فلسطينيا حتى اليوم التالي واستدعت ٤ آخرين في مختلف أنحاء الضفة الغربية.
- أطلقت النار على صبي فلسطيني عمره ١٣ سنة وأصيب إصابة خطيرة في عينيه بطلقة من الرصاص الفولاذي المغطى بالمطاط في بلدة صوريف، شمال شرقي الخليل.
- أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المملوكة للفلسطينيين قرب قرية بورين الواقعة جنوب نابلس في الضفة الغربية.
- أطلقت النار على بريء إسماعيل شلش (١٧ سنة) وأصيب في بيت عوا، غرب الخليل.
- توفي في مستشفى إسرائيلي المحتجز الفلسطيني فادي الدرزي (٣٠ سنة)، الذي أصيب بسكتة دماغية أثناء أسره في سجن إسرائيلي.
- أطلق ما يزيد على ١٠ طلقات من الرصاص على باسل سدر (٢٠ سنة) وتُرك يتزف على الأرض حتى توفي عند بوابة دمشق في القدس الشرقية المحتلة.

وإذ تتضاعف الانتهاكات ضد الأطفال الفلسطينيين باستمرار، فإننا لا نزال نصر مجددا على إدراج الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين الإسرائيليين في قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في سياق تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح، ولن ندخر جهدا في الدعوة إلى الإدراج في هذه القائمة نظرا للانتهاكات المستمرة والجرائم التي تُرتكب ضد أطفالنا العزل الأبرياء.

ومما لا شك فيه أن الانتهاكات المذكورة أعلاه تشكل خرقاً لسافراً للقانون الدولي الإنساني، وكذلك للقانون الجنائي الدولي على النحو المبين في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفيما يتعلق بجرائم الحرب هذه، سنواصل السعي لتحقيق المساءلة والعدالة من خلال جميع الوسائل القانونية والسلمية. وفي الوقت نفسه، فإننا نناشد مرة أخرى المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتصرف الآن لحماية الشعب الفلسطيني ونزع فتيل هذا الوضع الخطير، الذي من الواضح أنه يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

ويجب أن يكفل المجتمع الدولي توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من أجل تجنبه المزيد من الخسائر والمعاناة. ومثلما سبق أن قلنا، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يظل استثناءً من المسؤولية عن حماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون، فهم ليسوا مجرد إحصاءات ولكنهم بشر تتعرض حياتهم باستمرار للتمييز على يد محتل وحشي يثبت مراراً وتكراراً تجاهله التام لأرواح الشعب الفلسطيني وحقوقه وازدراءه التام للقانون الدولي. وقد حان الوقت لكي يضع المجتمع الدولي حداً نهائياً لإفلات إسرائيل من العقاب ويجد حلاً عادلاً لهذا النزاع ويحقق للشعب الفلسطيني العدالة التي طال انتظارها.

وتأتي هذه الرسالة إلهافاً برسائلنا الـ ٥٥٨ السابقة المتعلقة بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (A/ES-10/695-S/2015/777)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وإرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير، المراقب الدائم

لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة